البحث

عمالة الاطفال والبناء الاقتصادى للاسرة الريفية

دراسة ميدانية بقرية مصرية

بحث مقدم من

الدكتوره

ماجدة احمد القاضى

مدرس الاجتماع بكلية الآداب

جامعة المنوفية

الدكتور

على عبد المنعم مراد

مدرس الانثروبولوجيا بكلية الآداب

جامعة المنوفية

مقدمة

من الحقائق البارزة أن خروج الطفل في الريف إلى سوق العمل صار من الظاهرات الاجتماعية الملموسة، والتي تحددها مجموعة من المحددات البنائية الفاعلة لما يتميز به الريف من إنتاج بضاعي بسيط والتشغيل الكامل لجميع افراد أسرة المنتج الصغير حتي الأطفال دون سن السادسة طالما أن كفائتهم الجسمانية تهيئ لهم القيام بالعمل، وبغض النظر عما اذا كانوا من الذكور أم الإناث.

والدراسة الراهنة وموضوعها "عمالة الأطفال والبناء الاقتصادي للأسرة الريفية" دراسة ميدانية بقرية مصرية، تحاول التوصل الى تحقيق فهم علمى لتأثير الاوضاع الاجتماعية الاقتصادية للأسرة الريفية على ظاهرة عمالة الأطفال.

وقد قام بهذه الدراسة كل من : الدكتوره / **ماجدة أحمد القاضي** المدرس بقسم الاجتماع - كلية الاداب جامعة المنوفية، والدكتور / **علي عبد المنعم مراد** المدرس بنفس القسم. وقد تم تقسيم العمل بهذه الدراسة علي النحو التالى :

أ - قامت الدكتوره / **ماجدة أحمد القاضي** بصياغة مشكلة ومفهومات البحث.

ب - اشترك الباحثان الدكتوره / **ماجدة القاضى** والدكتور / **على مراد** في صياغة فروض الدراسة وتعديلها حتي وصلت إلي صورتها الراهنة.

جـ - قام الدكتور / **علي عبد المنعم مراد** بصياغة الاساليب المنهجية المختلفة بالبحث - وينوه في ذلك إلى أن الدكتور / **على مراد** قد قام بصياغة دليل الدراسة الميدانية للبحث.

د - قامت الدكتوره / **ماجدة القاضى** بجمع المادة الامبيريقية من حقل الدراسة لعدد ١٥ حالة وتحليلها.

هـ - قام الدكتور / **علي مراد** بجمع المادة العلمية لعدد ١٥ حالة وتحليلها.

و- إشترك كل من الباحثين في صياغة التقرير الميداني العام (التحليل العام لبيانات الدراسة) وفقاً لما توصل اليه كل منهما من نتائج خاصة بحالات دراساته.

ز- قامت الباحثة ماجدة القاضي بصياغة خاتمة الدراسة والتوصيات.

التبويب

أولا: - موضوع الدراسة ومنهجيته.

- فروض الدراسة.

- مجالات الدراسة:

١- المجال الجغرافي والبشرى للدراسة

أ - الموقع الجغرافي.

ب - السكان.

حـ- توزيع سكان القرية حسب الحالة الزواجية.

د- الحالة التعليمية.

هـ- توزيع مجتمع البحث حسب المهن الرئيسية والنوع.

و - الحالة العملية.

ز - النشاط الاقتصادى لمجتمع البحث.

ح - توزيع الحيازة بالقرية.

٢- المجال الزمنى

٣- عينة البحث

٤- اسلوب البحث وأدواته.

ثانيا : عمالة الاطفال والبناء الاقتصادى للاسرة - تحليل ميدانى.

- الخاتمة والتوصيات.

- المراجع

- ملحق الدراسة

موضوع الدراسة ومنهجيته

شهد المجتمع المصرى خلال العقدين الأخيرين عملية تحول سريعة فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد تأثر بذلك التحول كافة قطاعات المجتمع بأصعدته المختلفة. كما شهد الريف المصرى بدورة أوضاعا متناقضة خلال هذه الفترة حيث كان تدهور الدخل الريفي سمة ملحوظة. وقد جاء ذلك التدهور لكي يحدث تفاوتا شديدا فى القطاع الريفى ونظيره للقطاع الحضري. وقد عزز ذلك التفاوت تلك الانماط الجديدة التي طرأت على المجتمع فى مصر وأهمها تزايد التوزيع غير المتساوى للملكيات الزراعية وتكثيف الاستثمار الرأسمالي علي الارض الزراعية وإعادة التركيب المحصولى علي نحو يعفي كبار الفلاحين من الالتزام بسياسة التجميع الزراعى، مع السماح بزراعات غير تقليدية بهدف التصدير أو تلبية حاجات السوق من سلع الاستهلاك الزراعية والفاكهة الترفيهية. وتواكب ذلك مع رفع الدعم عن المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعى، وأعمال آليات السوق، ورفع يد الدولة عن تسعير مواد السلع الاستهلاكية، مما خلق سوقا سوداء تفرض على الفلاح الصغير أوضاعا اقتصادية شديدة الوطأة.

كل تلك الروافد لعبت دوراً أساسياً فى خلق تناقضات الدخول في الريف، وفى نفس الوقت ارتفعت معدلات البطالة. ونزحت أعداد كبيرة من شباب الفلاحين إلى المدن للعمل فى حرف هامشية أو السفر إلي الدول الخليجية وليبيا، وفى ظل تلك التركيبة المعقدة في المجتمع الريفى بدأت الأسر الصغيرة تدفع عن نفسها شبح التفكك والهبوط إلى مستوى متدنى من الحياة. فبرزت الحاجة الي بيع قوة عمل كل أفراد الأسرة القادرين علي ذلك، وامتد ذلك إلي الأطفال الذين يفترض أنهم فى سن التعليم في محاولة لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الأساسية ونتائج التضخم غير المتوازن للدخول سواء الناجم عن الانتاج الزراعي أو عن عوائد العمل بالدول العربية أو من الأعمال الرأسمالية في الريف. ولقد ترتب علي تلك الأوضاع تزايد أعداد الأسر الفقيرة وخاصة

تلك التي لا يتوفر لديها مصادر دخل غير العائد من الملكيات القزمية، أو تلك التي لا تملك سوى بيع قوة عمل أفرادها.

وتحت وطأة التحول الاقتصادي وجدت تلك الأسر ضرورة توفيق أوضاعها مع المتغيرات الجديدة، ولما كان الأطفال يمثلون القطاع الأكبر من حجم الأسر الريفية فقد وقع عليهم عبء المشاركة فى إعادة توازن دخل الاسرة. وتجلي ذلك فى أن أصبحت عمالة الطفل من الظاهرات البارزة فى القطاع الريفى من المجتمع المصري. والمحقق أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها دلالات متنوعة وذات معنى سواء على المستوى القانونى الرسمى أو على المستوي الأخلاقي الإنسانى والاجتماعى محليا وعالميا. فعمل الطفل وهو غير مهيأ بدنيا ونفسيا يعد مشكلة في حد ذاتها؛ حيث كشفت بيانات الكتاب السنوي لإحصاء العمالة الصادر عام ١٩٧٩ أن عدد الأطفال أقل من ١٥ سنة فى العالم يصل إلي ٥٢ مليون طفل، وأن عدد الأطفال العاملين في الفئة العمرية من ٨ – ١٥ سنة ٧٥ مليون طفل في دول العالم الثالث عام ١٩٨١ [١] وقد ذكر تقرير آخر أن عدد الأحداث الذين يعملون في مختلف أنحاء العالم يقدرون بـ ١٠٠ مائة مليون وحدة [٢]. وعلي المستوى المحلي تبين الإحصاءات الرسمية أن الاطفال العاملين والذين يقعون فى الفئة العمرية أقل من ١٤ سنة ١٤٧٣٦٠٠ طفل وهم بذلك يشكلون ٨,٣٪ من مجموع أطفال هذه الفئة [٣].

وتعكس هذه الأرقام مدى خطورة مشكلة عمالة الاطفال ومصداقية كونها ظاهرة اجتماعية هامة تحتاج إلي بحث متعمق لمسبباتها ومحدداتها البنائية الفاعلة، ولعل ما يدفع لذلك هو أن التوجه لدفع الأطفال في سوق العمل يعد مجافيا لحقوق الطفل التي اقرتها المواثيق العالمية والمحلية علي حساب حق الطفل فى فرص الحياة والآثار الاجتماعية الاقتصادية والسياسية المترتبة على ذلك.

فعمل الطفل يستهلك طاقته فى أداء أنشطة تحرمه من متابعة دراسته وأداء الواجبات المدرسية، مما يشكل تحديا ثقافيا للمؤسسة التعليمية، ويدفع بشكل ملموس

بأعداد متزايدة من تلاميذ السن المدرسي نحو التسرب من المرحلة الابتدائية. حيث يتوقف التحصيل لدي أولئك الأطفال عند مستويات تعليمية متدنية، وبذلك ترتفع معدلات الأمية فى المجتمع وتتعزز مظاهر البطالة المقنعة الناجمة عن اعتياد أولئك الأطفال المشاركة في الأعمال الهامشية والتي تدر في المنظور القريب عائدا يعاون الأسرة على مواجهة المشكلة الاقتصادية، إلا أنها في جانب آخر تؤدى الى حرمان مجموعات كبيرة من الأطفال من تنمية القدرات الذاتية سواء من خلال التعليم أو من خلال التدريب علي حرف إنتاجية يبدأ الإعداد لها في سن التكوين المهنى بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية، ولعل انخراط الطفل فى هذه العمليات الهامشية بدعم من أسرته يعزز وعلى نحو تربوى وقيمى مزاولته للحرف الهامشية كأساس مهني قد يركن إليه الطفل عندما يصير راشدا مما يحرم المجتمع من تعزيز قوته البشرية المتجددة التي تعد الوسيلة والهدف لكل عملية تنموية.

ودراسة الطفولة ليست من اختصاص فرع واحد من فروع العلم، بل هي محصلة جهود متعددة في العلوم الإنسانية، وتعتبر دراسة الطفل واحدة من المعالم التى يستدل بها علي تبلور الوعى العملي في المجتمع، والذي يقود إلى أفكار مرنة وموضوعية ومتكاملة وشاملة عن الإنسان؛ دوفعه ومستقبله. كما أن دراسة الطفولة تعتبر جزءا من الاهتمام بالواقع والمستقبل معا، حيث يشكل الأطفال الجيل التالى وأن ما يبذل من جهود من أجلهم يؤلف مطلب من مطالب التغير الاجتماعى المخطط الذي تعتبر التنمية إحدي صوره.

وتمثل الطفولة شريحة اجتماعية ينتمى إليها الفرد بصفة مؤقته وذلك قبل أن يتم التحرك منها إلى المراهقة وسن البلوغ، ويتكون في هذه المرحلة البناء الجسمى والنفسى والاجتماعى والأخلاقى والتربوى للطفل، والذى يعتمد فى تكوين هذا البناء على الأسرة والمدرسة بصفتهما مؤسستين اجتماعيتين يكمل كل منهما الآخر في القيام بهذا الدور وإن كان تأثير الأسرة علي الطفل يعتبر أكبر بكثير من تأثير المدرسة،

وتتضح تلك الظاهرة بشكل أكثر وضوحا فى مصر بالمقارنة بغيرها من المجتمعات سواء الغربية أو الشرقية، حيث مازالت الأسرة المصرية تمارس سلطتها علي الكبير وعلى الصغير بدرجات متفاوته، كما أنها مازالت تمثل بؤرة الانتماء الرئيسية للفرد فى مراحل حياته المختلفة وبخاصة مرحلة الطفولة فهى تمثل الوحدة الاجتماعية الاولى في المجتمعات البشرية، كما أنها تؤثر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية لهذة المجتمعات. (٤) وهى تمثل أيضا خلية اجتماعية تتكون فى أبسط الصور من الأم والأب، وينشأ بين أعضائها علاقات الأبوة والأخوة، وتسهم فى تكوين شخصية الفرد، وإعداده اجتماعيا بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع ونظمه الاجتماعية (٥).

وبالاضافة لكون الأسرة أصغر خلية اجتماعية ، فإنها تمثل أيضا الوحدة الاقتصادية الأولي التى توفر للفرد احتياجاته المادية وتسهم فى توفير الوسائل والاساليب المختلفة التى يستطيع الفرد من خلالها الحصول على الدخل الخاص به، سواء عن طريق الحاق هذا الفرد بالمدرسة التى ستؤهله للحصول على الوظيفة المناسبة. أو عن طريق الإلحاق ببعض الأعمال والحرف الأخرى سواء داخل محيط الأسرة أو خارجها.

وإذا كانت ظاهرة العمالة بوجه عام تمثل إحدى الظواهر الهامة التى تستحق الدراسة والاهتمام فإن ظاهرة عمالة الاطفال تحتاج للمزيد من الاهتمام من قبل المسئولين والمتخصصين، ويرجع ذلك إلى ما تتميز به تلك الشريحة "من خصائص معينه أهمها عدم المقدرة على رفض الالتحاق بالعمل المعين الذي تختاره الاسرة لهؤلاء الأطفال.

ولقد أدركت معظم الحكومات ، أهمية ظاهرة عمالة الأطفال، حيث اهتمت الاتفاقيات الدولية بعمالة الأطفال، وبالمراحل العمرية التي يجب لهم ممارسة العمل فيها، وكان هناك اتفاق فى ضرورة الارتفاع بسن العمالة للأطفال ومراعاة عدم وقوعهم فى مخاطر ومشقة تلك الأعمال وضرورة توفر أساليب الرعاية الطبية وتوفير الغذاء الملائم والمناسب للأطفال، وتحديد ساعات العمل لهم وأنه يجب على أصحاب الأعمال عدم تجاوز تلك الساعات.

واذا كان هذا هو حال الاتفاقيات العالمية ، فان المشرع المصرى كفل الحماية والرعاية القانونية لهؤلاء الأطفال وذلك بعدم تشغيلهم أو تدريبهم قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة، ورفع سن العاملين منهم الى خمسة عشر عاما بالنسبة لبعض الأعمال التى تشكل خطورة على هؤلاء الاطفال، كالعمل فى الأفران ومعامل تكرير البترول، ومصانع التبريد والصباغة وعصر الزيوت وصنع السماد والأحماض المعدنية، وصناعة وتبيض المنسوجات.

ومع ذلك فإننا مازلنا نجد تزايدا مطردا لأعداد الاطفال العاملين في مراحل عمرية لا يسمح بها القانون، بل وفي أعمال تحمل الاخطار الصحية والاجتماعية والتربوية للطفل [٦].

وعلى الرغم من أهمية وخطورة ظاهرة عمالة الاطفال، إلا أن المتأمل لبحوث ودراسات علم الاجتماع في مصر، يجد ندرة في البحوث التى أنصبت على دراسة هذه الظاهرة. وبالتالي فإن الدراسة الراهنة تحاول الإجابة علي السؤال المحوري التالي: ماهي المحددات البنائية لظاهرة عمالة الأطفال؟

وفى ضوء هذا التساؤل السابق تتبلور فروض هذه الدراسة على النحو التالى:

فروض الدراسة :

- هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوي الاقتصادي للإسرة وتزايد معدلات عمالة الاطفال.
- هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوى التعليمى للأسرة وتزايد معدلات عمالة الاطفال.
- هناك علاقة طردية بين توفر فرص العمل وتزايد معدلات عمالة الاطفال.

المفهوم:

إن ما نقصده بعمالة الطفل فى هذه الدراسة "تلك الحالة العملية التى بمقتضاها

يصير الطفل فى القرية المصرية مندمجاً في سوق العمل الرأسمالي، وذلك فى إطار نمط انتاجى راسمالى، وبالإرتباط بتكوين اجتماعى اقتصادى محدد تاريخياً". ويشير هذا التعريف إلي ما يلى: أن الطفل العامل الذي يقع فى الفئة العمرية مادون السن القانونى للعمل، وأن عملية عمالة الطفل تتم فى ضوء مجموعة من الشروط الاجتماعية الاقتصادية محورها حياة القرويين الواقعية بما يسودها من علاقات اجتماعية خلال انتاجهم لوسائل حياتهم المادية ونتائجها الملموسة، مثل مستوي معيشتهم وفرص الحياة المختلفة فى القرية، وفرص العمل القائمة بها، كما يشير هذا التعريف ايضا إلى أن نمو الانتاج السائد في القرية هو إمتداد لنظيرة في المجتمع المصرى بصفة عامة.

مجالات الدراسة :

ا - المجال الجغرافي والبشري للدراسة :

أ - الموقع الجغرافى :

* وقع اختيار الباحثة علي قرية سنديون بمحافظة القليوبية لتكون المجال الجغرافى والبشري للدراسة الميدانية. وتقع هذه القرية على طريق القاهرة / الاسكندرية الزراعى والذى يمثل حدها من الجهة الشرقية طنان والمسيد، أما حدها الغربى فيمثله قرية زفيتة وشلقان والبرادعه.

كما يحدها من الناحية الشمالية أجهور الصغري وقرنفيل ومن الناحية الجنوبية الصباح وكفر السبيل وقلما ويرجع اختيار هذه القرية الي كوكبه من المبررات الموضوعية أهمها :

أ - وقوع قرية سنديون في منطقة الظهير الزراعي للقاهرة الكبرى حيث يهتم عدد كبير من أصحاب المزارع بتلبية احتياجات سوق الاستهلاك المحلي. وقد ترتب علي ذلك ظهور العديد من المشروعات الاستثمارية الرأسمالية مثل مشروعات محطات تفريخ الدواجن، معامل الالبان، زراعة الخضر والفاكهة، وهذه المشروعات تتطلب أيد

عاملة لا تحتاج الى خبرة كبيرة فى مجال العمل فضلا عن مشروعات النسيج والسجاد ويري أصحاب هذه المشروعات أن الاطفال هم الفئة العمرية الاكثر توافقا في تحقيق المزيد من الدخول الريفية. حيث يشكل فائض قوة العمل للاطفال مصدرا له قيمته التراكمية. كما أنه غير مطالب بتحرير عقود عمل أو الالتزام بأجر معين، أو بمواعيد عمل محددة . حيث يمكن للاطفال تأدية العمل فى أى وقت يحتاجه صاحب المشروع، ويكون أجر الطفل فى أغلب الأحوال أقل من أجر الراشد، فى حين أنه يؤدى تقريبا نفس المهام، ويشكل حماس قد يفتقده كبار السن، فضلا عن أن صاحب العمل يستطيع أن يطلب من الاطفال القيام بأعمال متنوعة فى وقت واحد، بينما قد يطلب الراشد أجرا مضاعفا اذا ما طلب منه صاحب العمل القيام بها.

ب - على الرغم من عدم توفر احصائيات دقيقة تبين حجم عمالة الاطفال في مجتمع البحث مقارنة الي مجموع أطفال القرية. الا أن الملاحظات اليومية تشير الى وجود ظاهرة التسرب المدرسي، واشتغال الاطفال الذين فى سن التعليم فى الاعمال الهامشية عند الانتهاء من اليوم المدرسي وفى العطلات الرسمية.

ولا يختلف حال هذه الشريحة فى قرية الدراسة عن نظيره بالمجتمع الريفي بصفة عامة حيث تشير دراسة عبد اللطيف الهنيدي الي أن عمالة الاطفال في المجتمعات الريفية آخذه في التزايد، حيث بينت الدراسة أن عدد الاطفال العاملين فى المناطق الريفية بلغ ٧١,١٪ من العدد الاجمالي للاطفال العاملين فى فئة العمر ٦ - ١٢ عاما والتى بلغ حجمها ١,١٠٤,٣٠٠ طفل، وأن جملة عدد هؤلاء الاطفال يمثل ٧٪ من اجمالى قوة العمل (٦ سنوات فأكثر) (٧).

وفيما يختص بالاسباب الذاتية فتتلخص فى اهتمام الباحثين بتلك الظاهرة فى اطار الاهتمامات العلمية التطبيقية. فضلا عن أن احدهما يقيم اقامة دائمة فى مجتمع البحث ورأي الاستفادة من الملاحظات الشخصية حول الظاهرة وتحويلها الى موضوع

للاستقصاء العلمى، الى جانب توفر التسهيلات المختلفة الخاصة بالاقامة والعمل الميداني مما ييسر عملية البحث الميدانى.

ب - السكان :

يبلغ عدد سكان قرية سنديون ١٧٤٩٦ نسمة يمثل الذكور منهم ٥١٪ بينما يمثل الاناث ٤٩٪ تقريبا. وبينما يمثل الاطفال أقل من ١٢ سنة ٣٤٪ فان الاطفال فى الفئة العمرية من ٦ - ١٢ يمثلون ١٥٪ من حجم السكان.

أما الفئة العمرية من ١٢ - ٦٠ سنة فيمثلون ٥٦٪ من اجمالى سكان القرية، فى الوقت الذي يمثل فيه كبار السن فئه ٦٠ سنة فأكثر ٦٪ من سكان القرية مع ملاحظة أن ٠,٦٪ من السكان غير مبين حالتهم العمرية [٨] **.

ويوجد بالقرية عدد من المؤسسات الاجتماعية المتنوعة مثل جمعية تنمية المجتمع المحلي، والجمعية الاورثوذكسية، والجمعية الخيرية للمساعدات، وجمعية المحافظة علي القرآن الكريم، ومركز تنظيم الاسرة.

جـ- توزيع سكان القرية حسب الحالة الزواجية :

تجدر الاشارة الي أن ذلك المجتمع يتميز بارتفاع معدلات الزواج، حيث تبلغ نسبة المتزوجين ٦٧٪ ممن هم فى سن الزواج. بينما يشكل غير المتزوجين ولم يسبق لهم الزواج ٢٣٪. ويصل نسبة المطلقين الى ٤٦٪ أما الارامل فيمثلون ٨,٢٤٪ مع ملاحظة أن من عقد قرانهم ولم يتم الزواج بعد يشكلون ١,٢٤٪ [٩].

د - الحالة التعليمية :

وفيما يتعلق بالحالة التعليمية لسكان مجتمع البحث، فان نسبة الأمية داخل ذلك المجتمع تبلغ ٤٧,٣٤٪، ونسبة من يقرءون ويكتبون منهم ٢١,٨٪ وجملة المؤهلات أقل من المتوسطة فانهم يشكلان ٦,٢٪، والحاصلين على المؤهلات المتوسطة يشكلون ١٢,٦٪، وتصل نسبة حملة المؤهلات الجامعية الأولي ١,٥٪، والحاصلين على الدبلوم

العالى ١,٤٦٪، أما حملة الماجستير والدكتوراه فانهم يمثلون ١٦,٠٪ من سكان المجتمع. (١٠)

وتشير الارقام السابقة الي ارتفاع نسبة الامية بوجه عام في مجتمع البحث بالاضافة الى انخفاض اعداد الملتحقين بالتعليم العالى، وذلك على الرغم من انخفاض التكلفة الرسمية للتعليم.

هـ- توزيع مجتمع البحث حسب المهن الرئيسية والنوع :

اذا نظرنا الى الحالة الاقتصادية لسكان مجتمع الدراسة وأوجه النشاط الرئيسية السائدة داخل ذلك المجتمع، نجد أن الزراعة تمثل النشاط الرئيسي للسكان، حيث يشكل العاملون بها ٢٩٪، ويمثل العاملين بالصناعات التحويلية ٢٥٪، ويحتل المشتغلون بقطاع الخدمات العامة ٢٠٪، أما الأنشطة غير كاملة التوصيف، فيمثل العاملون بها ١١٪، بينما يمثل العاملين بالنشاط التجارى ٥٪، ويشكل المشتغلين بالنقل والتخزين والمواصلات ٥٪، أما قطاع التشييد والبناء فيحظى بـ ٣٪ من اجمالى العاملين بالقرية، بينما يمثل المشتغلين بقطاع الكهرباء والغاز والمياه ١٪، والعاملون بقطاع التأمينات والعقارات ١٪، أما المشتغلون بقطاع استغلال المناجم والمحاجر فيمثلون ١٥,٠٪ من السكان (١١).

وفيما يتعلق بحجم المشروعات الزراعية والصناعية بالقرية، فانه قد بلغ عدد مزارع الدواجن بمجتمع البحث ٢٩ مزرعة وعدد المناحل ٧ مناحل، كما بلغ عدد ورش السجاد بالقرية ورشة واحدة. وقد بلغ متوسط دخل الاسرة والتى يبلغ حجمها فى المتوسط، خمسة أفراد ، ١٥٠ مائة وخمسون جنيها شهريا. (١٢)

ويستدل من المؤشرات الاحصائية السالفة، أن النشاط الزراعى يستقطب الجهد الرئيسى لغالبية السكان، وتأتى الصناعات التحويلية والتى يلتحق بها معظم الاطفال العاملين فى المرتبة الثانية، أما نشاط الخدمات فيتمثل فى عمال النظافة والسعاه

العاملين فى المؤسسات الحكومية المختلفة بالقرية وخارجها.

و- الحالة العملية : -

وفيما يتعلق بالحالة العملية لسكان القرية، فان البيانات الاحصائية الخاصة بتوزيع السكان تشير الى أن القوى البشرية داخل قوة العمل تمثل ٣٠ ٪ من اجمالى السكان من سن ٦ سنوات فاكثر، بينما ٧٠ ٪ من هذه القوى تقع خارج نطاق قوة العمل، وأن من يعملون لحسابهم ولايستخدمون احدا يشكلون ٢٠,٢٨ ٪، وأن اصحاب العمل ممن يستخدمون الآخرين يشكلون ١٢,٦ ٪ وأن من يعملون بأجر نقدى يمثلون ٦٣,٤ ٪، أما من يعملون لدى ذويهم بدون أجر فيمثلون ٤٧, ٪، بينما المشتغلون وتعطلوا يشكلون ٦,٦ ٪ ، والمتعطلون حديثا فيشكلون ٨,٣ ٪ هذا فيما يتعلق بمن هم داخل نطاق قوة العمل، أما من هم خارج هذا النطاق فانهم يبلغون ٤٥,٧٧ ٪ من الذكور، ٩٥ ٪ من النساء. (١٣)

وتوضح دلالات الارقام السابقة أن هناك مجموعة من المتغيرات قد أسهمت فى ضرورة الاستعانة بعمالة الاطفال لسد الحاجة فى نقص العمالة، هذا من حيث احتياج اصحاب الاعمال المختلفة المحيطة بالقرية من جانب، ومن حيث الاحتياج الفعلى لسكان القرية للدخل كمصدر رئيسى يسهم فى تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر.

ز- النشاط الاقتصادى لمجتمع البحث : -

على الرغم من أن مجتمع البحث مجتمع زراعى، ويغلب على سكانه الطابع الريفى، الا أن العمل فى مجال الانتاج والنقل والعتالة والتشغيل، يشكلون٢٦ ٪ ممن هم فى نطاق قوة العمل (١٥ سنة فاكثر)، يليهم العاملون فى الزراعة فيشكلون ٢٥,٢ ٪.

أما أصحاب المهن الفنية والعلمية وما شابههم، فيمثلون ١١,٣٤ ٪ وهم أصحاب المؤسسات والورش والمصانع الصغيرة. ويشكل القائمون بالاعمال الكتابية ٨,٤٠ ٪، أما العاملون بالخدمات فيمثلون ٨ ٪، وتنخفض النسبة للقائمين بأعمال البيع الى

٣,١٧ ٪، فى حين أن المشتغلين بالاعمال الادارية ٢٦, ٪ [١٤]

نتبين من ذلك أن ٦٠ ٪ من قوة العمل فى سن ١٥ سنة فاكثر ترتبط بالقطاع الزراعى واعمال الخدمات والنقل والعتالة والتشغيل وهى أعمال ذات دلالات ومضامين طبقيه، ترتبط بتوجهات الأسر نحو عمالة أطفالهم ومواقعهم من التعليم، فضلا عن أن ١٨ ٪ من العاملين بالقرية لم يمكن تصنيفهم مهنيا، وهى غالبا ماتكون مهن ذات طابع هامشى أو طفيلى.

« توزيع الحيازة بالقرية »

الحائزون والمساحة / فئات الحيازة	الحائزون		المساحة					
	العدد	٪	ملك		ايجار		الجملة	٪
			ط	ف	ط	ف	ط	ف
أقل من ٢ فدان	٢٤٢٧	٨٩,٧	٥	١١٠٧	١٨	٢٤٨	٢٣	١٣٥٥	٥٢,٥
٢ - ٥ أفدنه	٢٠٣	٧,٥	١١	٤٦٣	٢١	١٨٨	٨	٦٥٢	٢٥,٣
٥ - ١٠ أفدنه	٥٦	٢	١٤	٢١٩	١٠	١٦٠	-	٣٨٠	١٤,٧
١٠ أفدنه فاكثر	١٧	٨	٢	١٢٦	٤	٦٩	١٢	١٩٥	٧,٥
	٢٧٠٣	١٠٠	٨	١٩١٦	١١	٦٦٧	١٩	٢٥٨٣	١٠٠

تشير بيانات الجدول السابق الى توزيع حيازة الارض الزراعية بقرية سنديون بما يفضى الى القول بأن هذا التوزيع يكشف عن تباين مكونات البيئة الطبقية لهذه القرية، وان هناك فوارق طبقية ذات دلالة سوسيولوجية عميقة فيما يتعلق بموضوع دراستنا الراهنة.حيث نجد أن ٨٩,٧ ٪ من الحائزين ينحصرون فى فئه الحيازة الاقل من فدانين والذين تمثل اجمالى حيازتهم ٥٢,٥٪ من جملة الارض الزراعية بزمام القرية، وهم بذلك ينتمون الى طبقة العمال الزراعيين فى اطار الاقتصاد الاعاشى. بينما

نجد أن الحائزين لحيازات من فدانين الى أقل من خمسة أفدنة يمثلون ٧,٥ ٪ من عدد الحائزين بالقرية وتبلغ نسبة حيازتهم من الارض الزراعية ٢٥,٣ ٪، أما الحائزون لمساحات من ٥ - ١٠ أفدنه فيصل عددهم ٥٦ حائزا يشكلون ٢ ٪ من عدد الحائزين بالقرية، ويحوزون ٣٨٠ فدانا بنسبة ١٤,٧ ٪ من جملة حيازة القرية، فى الوقت الذى نجد فيه ١٧ حائزا فقط يشكلون ٨, ٪ من اجمالى الحائزين بالقرية يحوزون ١٩٥ فدانا وقراطين من الارض الزراعية بما يشكل ٧,٥ ٪ من جملة حيازة القرية. ولعل من الامور المسلم بها أن توزيعا مثل ذلك المتقدم والمبين بالجدول السابق، من شأنه أن يفرز بناء طبقيا للقرية أهم سماته التمايز والتباين الواضحين، وأن ذلك من شأنه أيضا أن يجعل عماله الطفل بالقرية تجد لها الارض الخصبه التى تنمو منها، كما تجد المسرح الذى يمكن أن تنجز من خلاله، حيث الشريحة الطبقية العريضة التى تمتلك العوامل الفاعلة فى دفع أطفالها لسوق العمل بالقرية وهى شريحة العمال الزراعيين الواقعين فى اطار الاقتصاد الاعاشى.

٢- المجال الزمنى:-

استغرقت الدراسة الميدانية حوالى شهر تقريبا فى الفترة من منتصف نوفمبر وحتى منتصف ديسمبر عام ١٩٩١م وقد استغرق اعداد التقرير النهائى أربعة أشهر تقريبا.

٣- عينة البحث:-

أختيرت عينة عشوائية من الاطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين السنةالسادسة والثانية عشرة، وهم أطفال السن المدرسى فى المرحلة الابتدائية، ممن يعملون لقاء أجرفى المشروعات الزراعية والنسيج بالقرية. وتمت الاستعانه ببعض القيادات الشعبية والاخباريين فى القرية للتوصل الى العينة المطلوبة. وقد بلغ حجم العينة ثلاثون طفلا موزعين على تسع عشرة أسرة.

٤- أسلوب البحث وأدواته :-

تنتمى الدراسة الحالية الى الدراسات الوصفية Descriptive studies والتى تتطلب الاقتصاد فى الجهد الذى يبذل فى البحث وذلك مع الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات والتقليل من احتمال التحيز فى وصف عناصر الظاهرة موضوع البحث.

كما أن هذه الدراسات تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفه التحديد .. وهى تعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها. وهى تصل من خلال ذلك الى اصدار تعميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة (١٦) وقد اعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة Case Study Method وذلك لكونها المدخل الملائم لطبيعة الظاهرة موضوع الدراسة حيث تتميز الطريقة بالتعمق فى دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجى أو الظاهرى للموقف، كما تسعى تلك الطريقة الى تحديد مختلف العوامل التى تؤثر فى الوحدة مجال الدراسة والكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة موضوع الدراسة (١٧). كما استخدمت الدراسة "المقابلة المتعمقة" المعتمدة علي دليل المقابلة.

بالاضافة للأداه السابقة، فقد اعتمد البحث علي بعض الوسائل والادوات الاخرى مثل الملاحظة علاوة علي الاطلاع على البيانات الاحصائية والسجلات الرسمية (١٨).

وقد تم اختيار بعض الأسر التى يعمل أطفالها فى حرف مربحة مادياً وقد بلغ عددها تسع عشرة أسرة كما بلغ حجم العينة ثلاثون حالة. وقد اكتفي الباحثان بذلك العدد من الاسر حتي يتسنى لهما الدراسة علي نحو متعمق وقد تم اختيارهم من بعض الأسر التي تزداد فيها ظاهرة عمالة الاطفال بالمقارنة بغيرها من الأسر.

ثانياً:- عمالة الأطفال والبناء الاقتصادي للأسرة - تحليل ميداني

فيما يتعلق بالفرض الأول والذي مؤداه .. أن هناك علاقة بين انخفاض المستوي الاقتصادي للاسرة وتزايد معدلات عمالة الاطفال واتضح من خلال تحليل البيانات الامبريقية صدق افتراضنا السابق حيث تبين زيادة معدلات عمالة الاطفال والاتجاه اليها مع انخفاض المستوى الاقتصادى للاسر ويعزي ذلك الي أن البناء الاقتصادى الحالي لمجتمع الدراسة قد تأثر كغيره من المجتمعات الريفية بعوامل التغير المختلفة التى تعرض لها القطر المصرى بوجه عام والتي لم تؤثر على البناء الاقتصادى لذلك المجتمع فقط بل أثرت على بنائه الاجتماعى بوجه عام، وظهرت تلك التغيرات واضحة جلية ابتداء من حقبة السبعينات، تلك التغيرات التى نشأت نتيجة للتحول من نمط انتاجي كانت تقوده رأسمالية الدولة الوطنية الي نمط رأسمالي تابع عبرت عنه الحكومة بسياسة الانفتاح الاقتصادى، حيث زاد في تلك الفترة الاهمية النسبية للزراعة الرأسمالية التي تحتاج لقدرة مالية ومستوى انتاجي متقدم نسبيا (١٩). وقد أسهمت تلك التغيرات في تزايد حدة التمايز الطبقى داخل الريف المصرى، وذلك بعد ظهور طبقة الرأسماليين والانفتاحيين من أولئك الذين استفادوا من تلك الفترة ذلك فى الوقت الذي عانت فيه الطبقة الفقيرة من انخفاض الدخل وسوء الاحوال لاجتماعية بوجه عام، ولقد استتبع ذلك اتجاه اعضاء هذه الطبقة الي البحث عن الوسائل والاساليب المختلفة التي تكفل لهم الحصول علي الدخل المناسب، ونظرا لانخفاض حجم الدخل الذى يحصل عليه رب الاسرة وذلك في مقابل ارتفاع الاسعار فان ذلك قد استتبعه اتجاه ارباب الاسر ناحية تشغيل ابناءهم فى الحرف والصناعات المختلفة التى تدر عليهم دخلا مناسبا.

ولقد أثبتت احدى الدراسات عن عماله الاطفال بأحد مصانع دبغ الجلود بالقاهرة، ان الدافع للحصول على العائد الاقتصادى. والدخل المناسب يمثل أكبر العوامل وراء اتجاه الاطفال للعمل فى تلك الصناعة والتى تتميز بكونها من الاعمال

المرهقة وغير ملائمة لفترة الطفولة، وقد بلغ حجم هذا الدافع ونسبته من جملة العوامل الاخرى المؤدية لعمل الاطفال حوالى ٩٠ ٪ من جملة الدوافع الى العمل (٢٠)

وتتفق نتائج دراستنا فى هذا الصدد مع ما جاء فى الدراسة السابقة حيث تبين دراستنا الراهنة أهمية الدافع الاقتصادى والمتمثل فى الحاجة الى زيادة الدخل والذى كان وراء اتجاه الأسر الى الحاق أبنائها بالعمل، فعلى الرغم من توضيح البعض من أرباب الأسر، أن الدافع وراء تشغيل أبنائهم من الاطفال يرجع الى فشل هؤلاء فى المدرسة، الا انه قد اتضح أن الرغبة فى الحصول على الدخل من عمل هؤلاء الابناء يدفع ببعض الآباء الى التفكير فى الحاق الابن بأى عمل مربح بمجرد رسوبه فى المدرسة، أو تعذر نجاحه بشكل منتظم وعدم اتاحة الفرصة لهؤلاء الابناء لتحسين مستواهم التعليمى، ويقول أحد الآباء «المدرسة مصاريفها كثيرة، والولد الكويس بيستنى فيها» ، وتوضح تلك المقولة، أن الحاجة لدخل الابناء تمثل الدافع الرئيسى وراء الموافقة على عملهم.

ويرتفع دخل الاسرة ويزداد بتزايد اعداد الابناءالذين يعملون فى حرف ومهن مختلفة وذلك دون التفكير فى ماهية وطبيعة تلك الحرف ومدى ملائمتها بالنسبة للابناء وذلك من حيث درجة صعوبتها بالنسبة للاطفال وكذلك مدى امكانية عملهم بها فى المستقبل أى الاعتماد عليها كمصدر مستقبلى للدخل يمكن الاعتماد عليه لتكوين أسرهم حينما يقبلون على مرحلة الشباب. ويرغب الاهل فى الحاق هؤلاء الابناء فى تلك الحرف غير الملائمة تجنبا لانفاقهم على بنود ومصاريف الدراسة والدروس الخصوصية والتى تشكل كما يوضح بعض الآباء، المشكلة الرئيسية وبخاصة خلال مراحل التعليم الاعدادى والثانوى وذلك بالاضافة الى المشكلات الأخرى مثل ارتفاع ثمن (تكاليف) الكتب وغيرها من الاحتياجات المدرسية المختلفة، حيث أن عمل الابناء يمكن أن يسهم بالاضافة لما سبق فى توفير العائد النقدى المناسب أيضا، والذى يبلغ ثلاثة جنيهات فى اليوم تقريبا للابناء الذين تتراوح أعمارهم بين العاشرة الى الثانية عشرة.

ففى حالة الطفل (أ.م.أ) والذى يبلغ من العمر ١٣ سنة وقت اجراء البحث، يتضح الدور الفاعل لتدنى مستوى معيشة الأسرة، فى اتجاهها لتشغيل هذا الطفل وتسربه من الدراسة، حيث أن الاسرة التى ينتمى اليها صاحب هذه الحالة لم يكن لديها حيازة زراعية سواء بالملكية الخاصة للارض الزراعية أو بالايجار، كما أن اجمالى الدخل الشهري للاسرة ككل لايتجاوز ١٥٠ جنيها، والذى يعد الاعتماد على قوة عمل ربها (رب هذه الاسرة) هو المصدر الوحيد لهذا الدخل، والذى يقدر بخمسة جنيهات يوميا، مع العلم بأن هذه الاسرة قوامها خمسة أفراد. وبمقارنة ذلك باقوال الأم والتى مؤداها (أى الام) أنها لاتدخر شيئا من الدخل حيث تقول «الفلوس مش موجودة، لو كان فيه فلوس كنا كملنا لابننا التعليم ،وتقول عن مدى مساهمة الطفل فى ميزانية الأسـرة «احنـا بنأخذ الأجرة كلها علشان تصرف علـى البيت «وفى حالة الطفل

"م.ر.أ " الذى يبلغ من العمر ١١ سنة وينتمى لأسـرة قوامـها ٦ أفراد الدخل الشهرى للاسرة ٤٠ جنيها تقيم هذه الأسرة فى منزل من الطوب اللبن، به ثلاث حجرات بأرضية ترابية ولايوجد به من الاثاث سوى جهاز تليفزيون قديم أبيض وأسود وبعض الحصير لفرش حجرة بالمنزل، ولايوجد خدمات صحية بالمنزل مثل دورة مياة أو مجارى كما يعتمدوا على طلمبة خارجية فى احتياجهم للمياه.

ويقول الاب (المصاريف المدرسية غالية وأنا ما أقدرش عليها فبنشوف شغله لابننا علشان نعرف نعيش) ... وتقول الأم «العيشة غالية واحنا ناس فقراء على قد حالنا وعايزين نعيش زى الناس علشان كده أهو العيال بتساعد شوية فى العيشة) ويقول الابن (أنا باخذ اثنين جنيه فى اليوم ، بادى لأبويا جنية، وجنية باشترى بيه كراسة وقلم والحاجات دى لأنى عايز أكمل دراستى ضرورى الواحد يشتغل فى وقت فراغه علشان يساعد أسرته.

اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان بنود الانفاق المختلفة التى ينفقها الابناء من حصيلة عملهم تكون بموافقة الأهل ولايحق لهم القيام بذلك بمفردهم، دون ابلاغ الأهل بذلك. ويعتبر ذلك مؤشرا على مدى الحاجة الى دخل الأبناء وعائدهم من عملهم

اليومى هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان ذلك يعتبر أيضا من الدلائل الهامة على مدى خضوع الابناء لسلطة الآباء، حيث ان تحكم الاباء فى دخل الابناء يأتى انعكاسا لمدى ما كان عليه هؤلاء الآباء من خضوع واحترام لآبائهم خلال الفترات السابقة، أى خلال فترة طفولة الآباء، وفى ذلك يوضح أحد الآباء «الولاد مفروض يساعدونا زى ماساعدنا أهلنا» ويضيف آخر «الولد ومايملك ملك لأهله» وعلى الرغم من أن الاجر اليومى للطفل قد ينخفض كثيرا فى بعض الاحيان، الا أن الآباء لايعارضون عمل الابناء من أجل المساهمة فى ميزانية الأسرة. وان الطفل لم يحصل لنفسه على جزء منه، وفى ذلك يوضح أحد الآباء بقوله «ممكن البيت يكون فيه أكثر من ابن بيشتغلوا» ويعنى هذا الاب بذلك أن المجموع الكلى لدخل الابناء يمثل مصدر دخل مناسب للاسرة التى يعمل أكثر من ابن لها فى عمل مربح، مثل جمع الحاصلات الزراعية والعمل فى المشروعات الزراعية ذات الطابع الرأسمالى. وامساك الدجاج فى مزارع الدواجن أو تنقية الارض الزراعية من الحشائش، وتقشير البصل بعد تقطيعه من الارض، والاعمال الزراعية الهامشية هذه والتى كثيرا مايعمل بها الاطفال ابتداء من سن ٥ خمس سنوات تقريبا.

ويظهر من خلال البيانات الميدانية ان دخل الابناء يسهم وبشكل واضح فى الدخل الرئيسى، حيث أن بعض الاسر تنتظر الأجر اليومى للابناء للانفاق منه على متطلبات المنزل، واحتياجات المعيشة وفى ذلك توضح احدى الاخباريات» الفطور بيكون جبنة وعيش واحيانا فول وعيش، والغداء جبنة وعيش وأحيانا عسل لكن فى العشا بنطبخ « واضافت » الطبيخ بيكون بطاطس وعيش أو أرز – واللحمة بناكلها مرة فى الأسبوع يادوب المصاريف على قد الاكل والشرب «واضافت اخبارية أخرى وذلك بعد ذكر أنواع الطعام الذى تتناوله الاسرة «يادوب دخل الزوج والاولاد بيكفى .. ومن ذلك تقول «زوجى ماعندوش أرض مش وارث .. وهو فلاح أجري ... دخله بسيط .. هو اللى أخذ الولد وشغله .. حتى البيت اللى احنا فيه بتاع الحاج (تعنى صاحب الارض – وصاحب العمل الرئيسى).

وفيما يتعلق بمدى مساهمة دخل الابناء فى تزايد حجم الممتلكات والمقتنيات

ووسائل الترفية المختلفة داخل الاسرة .. أجمع معظم الحالات. ان دخل الابناء لايكفى لذلك، حيث انه عائد منخفض للغاية ولايكفى سوى فى الاسهام للحصول على الاحتياجات الضرورية على الرغم من عمل أكثر من ابن فى بعض الاعمال المختلفة.

ومما سبق نجد ان عمل الابناء يمثل مصدر دخل هام لبعض الاسر. فانه يتبين ايضا من خلال تصنيف المهن والحرف المختلفة التى يمارسها الاطفال ان هناك بعض المهن التى يمارسها بعض الأبناء ممن تخطوا مرحلة الطفولة هى نفس المهن التى كانوا يمارسونها خلال مرحلة الطفولة، وان تلك الاعمال تعتبر هامشية وغير مستقرة، وقد يتم الاستغناء عنهم فى أى وقت ولأى سبب.

واذا كان عمل الأطفال يعد من مصادر الدخل الرئيسية للأسرة، فان انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة يساهم فى تزايد معدلات هذه العمالة، حيث اتضح من تحليل المادة الأمبيريقية، أن الاسرة ذات الدخل المنخفض للغاية والتى تعانى الفقر الشديد لا تفكر فى الحاق الابن بالمدرسة، أما تلك الاسرة التى تعانى انخفاضا فى دخلها والتى يعمل عائلها فى بعض الحرف أو المهن التى تدر دخلا قليلا الى حد ما على الأسرة فقد توافق على الحاق الابن بالمدرسة ولكنها سرعان ماتتجه الى اخراج الابن من المدرسة بمجرد رسوبه لأول مرة، وأما تلك الأسر التى يحصل عائلها على دخل مناسب فانها لاتفكر فى عمل أبنائها ممن هم فى سن التعليم الالزامى، وذلك فى حالة فشلهم فى التعليم للمرة الأولى، بذلك تأكد لنا، أنه كلما انخفض دخل الاسرة كلما تزايدت الرغبة فى عمل الابناء لرفع ذلك الدخل المنخفض وكثيرا ما يتسبب غياب الأب عن الاسرة والذى قد يسافر للعمل فى بعض الدول العربية الى فشل الأبناء فى الدراسة ومن ثم اتجاههم الى العمل بالحرف والمناشط الاقتصادية المختلفة، وتزداد ظاهرة خروج الابناء من المدرسة واتجاههم ناحية العمل فى بعض الاعمال والحرف المربحه كلما غاب الأب وامتنع عن ارسال العائد المناسب الذى تستخدمه الأسرة فى أوجه الانفاق المختلفة وقد يتسبب غياب الأب سواء عن طريق الوفاة أو الانفصال أو السفر .. فى فشل الأبناء فى الاستمرار فى الدراسة ومن هنا يتزايد حجم الأبناء العاملين داخل الأسرة، وفى ذلك يوضح بعض المبحوثون «المدرسة عناية ورعاية قبل ما تكون فلوس».

مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى وسيطة تلعب دورا فى زيادة معدلات عمالة الاطفال. واذا كان المستوى الاقتصادى للأسرة قد يساهم فى تزايد معدلات العمالة، فان ذلك يرتبط أيضا بالحالة المهنية لرب الأسرة ومدى ممارسته المهن والحرف المختلفة، حيث أن هناك من الحرف ما يتميز بعدم اتاحته للدخل الثابت والمنتظم، وبذلك فان ممارسة مثل هذا النوع من الحرف يساهم فى تزايد حجم واعداد العاملين من الابناء، هؤلاء الذين يساهمون فى توفير مصدر الدخل النقدى الثابت للأسرة والذى يتلائم مع تزايد متطلبات المعيشة وبنود الانفاق المتزايدة والمتكررة.

وعلى الرغم من تحكم الوالدين فى دخل الأبناء الا أنه أحيانا مايوافق بعض الأهالى على قيام بعض الأبناء بشراء بعض الرؤوس من الاغنام أو الماشية وذلك بعد ادخارهم لجزء من دخلهم اليومى حيث يعتبر الآباء أن ذلك تدعيما لمستوى الابن الاقتصادى من ناحية وتدعيم مركز الأسرةالاقتصادى من ناحية أخرى، كما أن موافقه الاهل على ذلك ترجع فى الحقيقة الى ادراكهم أن ما يدخره الابن يمثل مصدر للاسرة تحصل عليه متى تشاء. وان الموافقة على تربيته لأحد رؤوس الأغنام يرجع كذلك الى رغبة الاهالى فى تشجيع الأبناء على العمل ورفع روحهم المعنوية داخل الأسرة وتدريبهم على روح الاستثمار. وتكاد تلك الظاهرة تقتصر داخل مجتمع الدراسة على الأسرة التى يعمل بها أكثر من ابن، كما أنها تتزايد لدى فئات الطفولة المتأخرة. ومن منطلق أن هذه المتغيرات جميعها تؤثر فى المستوي الاقتصادى للأسرة، وان التغير فى ذلك المستوى يؤثر على حجم ومعدلات عمالة الأطفال بالمجتمع، فانه مماسبق يمكن القول أن ظاهرة عمالة الاطفال تتأثر من حيث ظروفها العامة وحجمها بالتغيرات المختلفة التى لم تشمل البناء الاقتصادى للاسرة فقط بل تشمل البناء الاجتماعى بوجه عام.

وفيمايتعلق بالفرض الثانى والذى مؤداه : ان هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوى التعليمى للاسرة وتزايد معدلات عمالة الطفل، فقد ثبت من تحليل المادة

الميدانية صحة هذا الفرض حيث أكدت الحقائق الموضوعية أن المستوى التعليمى للأسرة بصفة عامة يؤثر على حجم الاطفال العاملين بها، كما ثبت أن الأب المتعلم لايفضل أن يترك ابنة المدرسة ويتجه لسوق العمل بالقرية من أجل الحصول على الدخل ويتبين أن كل آباء المبحوثين من أرباب الأسر يعزون تسرب أبنائهم من التعليم، والزج بهم فى سوق العمل، الى زيادة تكاليف تعليم أبنائهم من خلال ارتفاع قيمة المصروفات المدرسية، وارتفاع أسعار الأدوات المدرسية وتفشى ظاهرة الدروس الخصوصية فى الوقت الذى تحول فيه امكانياتهم المادية عن الوفاء بهذه المتطلبات اللازمة لتعليم أبنائهم.

كما لايفضل الاب المتعلم - أن يترك الابن المدرسة بمجرد رسوبه لأول مره، ويرجع ذلك لادراك الأب أو الاعضاء المتعلمين داخل الأسرة لأهمية التعليم، وفى ذلك يتوجه أحد أرباب الأسر ممن حصلوا على قسط من التعليم لم يتعد المرحلة الثانوية بقوله «التعليم مهم .. والولد لو رسب مره مفروض ما يخرجش من المدرسة .... ومفروض الاهل يوجهوه»

وقد تبين من الدراسة الميدانية أن نسبة التعليم بين أبناء الآباء المتقدمين دراسيا اعلى منها بين أبناء الآباء المتخلفين دراسيا، وتتشابه نتائج الدراسه الميدانية لمجتمع البحث مع ما توصلت اليه احدى الدراسات السابقة والتى طبقت على عينة من تلاميذ الصف السادس فى المرحلة الابتدائية، يبلغ عددهم ٣٠٣٣ تلميذا، ١٧١٦ ذكورا، ١٣١٧ اناثا لنسب توزيع التلاميذ فى المرحلة الابتدائية فى مناطق الجمهورية المختلفة، وشمل البحث المناطق التالية : شرق القاهرة ، جنوب القاهرة ، الاسكندرية ، البحيرة ، شبين الكوم ، والفيوم ، حيث اثبتت تلك الدراسة ان نسبة الاميين بين آباء الأبناء المتأخرين دراسيا، أعلى منها بين آباء الأبناء المتقدمين دراسيا (٢١) وبعد فئه المتعلمين والذين يهتمون بتعليم أبنائهم نجد فئه الموظفين الذين يعملون فى بعض الوظائف الحكومية البسيطة التى لاتحتاج الى الحصول على مؤهل معين وهذه الفئه من الموظفين تأتى بعد

فئه المتعلمين وذلك من حيث الاهتمام بتعليم الأبناء وعدم الموافقة على تركهم للمدرسة ويرجع السبب وراء ذلك الى ما أ دركه أعضاء تلك الفئه من أهمية وقيمة التعليم وذلك بعد احتكاكهم بروسائهم فى العمل من الموظفين المعينين بمؤهل كالمهندس والطبيب البيطرى مثلا، وفى ذلك يوضح أحد العاملين فى مزرعة الدواجن بقوله« أنا بشتغل غفير وطبعا ياريت أشوف ابنى متعلم ذى المهندس» ولايوافق هذا الأب على عمل الابن خلال أيام الدراسة وان كان يوافق على عمله خلال أيام العطلات المدرسية ويضيف هذا الاخبارى «أنا عاوزه ينجح فى دروسه وعلشان كدة لا أوافق على عمله فى فترة الدراسة لأن العمل حيعطله عن المذاكرة» وبالاضافة لفئتى المتعلمين وعمال الخدمات الحكوميين تأتى فئه غير المتعلمين من سكان القرية ولكنهم يتميزون بقدر معين من الثقافة حيث يعلمون ما للتعليم من أهمية وذلك من حيث تدعيمه للمركز الاجتماعى والاقتصادى لهؤلاء الأفراد الذين حصلوا على قسط منه وهذه الفئه تعتبر أقل الفئات حجما وذلك من حيث اتجاههم الى الحاق الابناء بالتعليم وفى ذلك يوضح أحد أعضاء هذه الفئه يقول «رغم انى ما تعلمت لكن طبعا التعليم مهم لكل واحد ومفروض أننا نفضله عن العمل فى الحرف والمهن اللى بيعمل فيها الاطفال بدل مدارسهم لكن الظروف أقوى منا» وعلى الرغم من تأييد الفئات السابقة لضرورة تعليم الأبناء.

الا أن تحليل البيانات الامبيريقية يكشف أن هناك العديد من العوامل قد لعبت دورا فى تزايد أعداد الاطفال العاملين فى بعض الحرف وأن حجم الاسر التى يعمل البعض من أبنائهم داخل مجتمع الدراسة ممن ينخفض حجم التعليم فيها يفوق حجم الاسر التى لايمارس أحد أطفالها حرفة أو مهنه مربحة ممن يرتفع حجم التعليم بها أو التى حصل أحد أعضائها على الأقل على قسط مناسب من التعليم.

أن النسق التعليمى القائم يلعب دورا فعالا فى تدعيم وتكريس ظاهرة عمالة الاطفال ويمكن القول أنه كما أن هناك العديد من عوامل الجذب تجاه الحاق الأبناء بالحرف والاعمال المختلفة كما سبق التوضيح فان هناك أيضا العديد من عوامل الطرد

من التعليم الى تلك الحرف. ومن تلك العوامل ما يرتبط بمشكلات زيادة عدد التلاميذ، بالمقارنة بحجم الامكانات المختلفة مثل نقص عدد المدرسين بالنسبة لعدد التلاميذ. وعدم وجود الفصول الدراسية الكافية ويدرك الاهالى طبيعة وحجم هذه المشكلات وفى ذلك يدلى أحد المبحوثين – الفصول ضيقة والتلاميذ كتار والمدرسين قليلين». فضلا من ارتفاع نفقات التعليم فى مقابل انخفاض دخل الأسرة وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية، وهى من أكثر الظواهر تأثيرا على معدلات التعليم وبالتالى على معدلات عمالة الطفل – ومما يؤكد ذلك ما ذهب اليه أحد المبحوثين من عينة الآباء بقوله « اللى يقدر يعطى ابنه دروس هوة اللى بيقدر يعلم» ويضيف مبحوث آخر «الولد اللى ما بيخدش دروس بيسقطة المدرس » ويذكر مبحوث ثالث «المدرسين ما بيشرحوش فى الفصل لكن بيشرحوا فى الدروس الخصوصية».

وبالاضافة الى العوامل السابقة والتى ترتبط فى الغالب بالوضع الاقتصادى للاسرة فان هناك ايضا مجموعة من العوامل الأخرى لها تأثيرها على الوضع التعليمي بمجتمع الدراسة وعلى حجم ومعدلات عمالة الاطفال بها، ومن تلك العوامل مايرتبط بالوضع القرابى للاسرة ومايسودها من نمط معين للسلطة. ففيما يتعلق بالوضع القرابى للاسرة اتضح من خلال الدراسة الميدانية ان الوضع التعليمى للاسرة يرتبط بنمط الاسرة. حيث ترتفع نسبة التعليم لدى الاسر البسيطة أو النووية Nuclear family بالمقارنة بالاسرة الممتدة Extended family ويرجع ذلك الى تحكم رب الاسرة النووية فى اسرته وعدم خضوعة لسلطة كبير العائلة الممتدة والذى يرفض فى الغالب تعليم الاطفال ويفضل على ذلك عملهم فى أرض الاسرة أو فى مناشطها المختلفة حيث أن رب الاسرة الممتدة يحاول أو يوفق بين الاخوة أرباب الاسر النووية التى تعيش داخل الاسرة الممتدة وذلك من حيث عدم اتاحة فرص لتعليم أحد ابناء أرباب هذه الاسر على حساب أبناء ارباب الاسر الآخرين وبخاصة فى حالة عدم امكان انفاق الاسرة الممتدة على جميع الابناء والحاقهم جميعا بالمدرسة، ونتيجة لذلك ولرغبة كبير العائلة الممتدة فى

الحصول على العديد من مصادر الدخل فانه يوافق على عمل المزيد من الابناء فى الاعمال المربحة، وفى ذلك يوضح أحد أرباب الاسر النووية بقوله «حاليا أنا أحاول أعلم ابنى ولا أوافق على عمله الا فى الاجازة، ولكن زمان كان من الصعب التعليم فى العيله .. واللى أنا انحرمت منه بأعطية لابنى».

بالاضافة لتأثير نمط الاسرة على حجم ومعدلات التعليم ومن ثم على حجم الاتجاه الى العمالة وذلك من منطلق العلاقة القائمة وكما سبق التوضيح بين ارتفاع معدلات التعليم وانخفاض حجم عمالة الأطفال، فانه قد اتضح أيضا من خلال الدراسة الميدانية أن طبيعة المجتمع الزراعى ومايسوده من روح التضامن القرابى قد لعب دورا رئيسيا فى تزايد معدلات العمالة بوجة عام وعمالة الطفل بوجه خاص حيث عرفت الزراعة اتجاه بعض الأسر الى مساعدة البعض الآخر عن طريق العمل، فكما يشارك الرجال بعضهم البعض فى الاعمال الزراعية، فانه كثيرا ما يشارك الأطفال بعضهم البعض أيضا، وتمثل الظاهرة أولى درجات ومراحل عمالة الأطفال، وهى على الرغم من كونها تمثل عملا بدون أجر، الا أنها ذات أثر اقتصادى ومادى على الأسرة ستقوم بانفاقه ولو أنها لم تحصل على مساعدة ابن الجيران أو الاقارب والذى سيعمل لديها فى مقابل عمل ابن الأسرة لدى أسرته أى أنه يمكن القول أن ظاهرة مساعدة الأطفال فى العمل الزراعى وذلك وفقا لما يسمى «بظاهرة الزمالة» تمثل أولى مراحل خروج الطفل للعمل بالقرية، حيث أن الزراعة تمثل أولى المناشط والحرف بالقرية. وأن مايساعد على زيادة وتدعيم تلك الظاهرة هو روح التعاون والتضامن السائدة داخل القرية يمكن القول أن تأثير ظاهرة التعاون والتضامن القرابى السائدة فى القرابة تسهم الى حد ما فى تزايد ظاهرة العمالة داخل القرية ومن ثم ظاهرة الاتجاه الى العمل حيث أن كثيرا مايتجه الأهل الى تلبية احتياجات الأهل فيما يتعلق بارسال البعض من أطفالهم للعمل لديهم فى مقابل عمل أطفال هؤلاء الاهل لديهم. وعلى الرغم من أن تأثير التضامن القرابى فى الاسر التى تعتمد على الزراعة كمصدر رئيسى

للدخل ومن ثم تأثير ذلك على حجم ومعدلات التعليم الا أنه يمكن القول أن ظاهرة التضامن العائلى والقرابى تنخفض داخل بعض الحرف والاعمال التى ينتمى صاحبها الى وحدة قرابية من خارج مجتمع الدراسة، وأن هذه الاعمال تتميز بكونها أعمال ذات أجر نقدى محدد ومعلوم.

أما الفرض الثالث والذى مؤداه أن هناك علاقة بين توفر فرص العمل وتزايد معدلات عماله الطفل، فقد أوضحت الدراسة الميدانية أن توفر فرص العمل الكامنة ذات الدخل المربح داخل القرية وعلى مقربة من اماكن اقامة اعضاء المجتمع المحلى، قد أسهم وبدرجة كبيرة فى تزايد اقبال البعض من سكان المجتمع على الحاق ابنائهم بهذه الاعمال المربحه. حيث أن عامل القرب لهذه المنشآت، ساعد فى توضيح أهميتها بالنسبة لاعضاء المجتمع، كما أن العمل فى هذه المنشآت القريبة يوفر على الأطفال العاملين نفقات الانتقال، وفى ذلك أوضحت احدى الدراسات عن عمالة الاطفال فى صناعة صباغة الجلود، فى خمسين ورشة بمنطقة المدابغ بحى مصر القديمة، أن العمل فى هذه المنشآت القريبة من اقامة العمال سواء الكبار منهم أو الاطفال، قد أسهم فى تزايد اقبالهم على العمل بهذه الورش المعروفة لهم، وقد بلغت نسبة الاطفال العاملين بهذه الورش ٨٨ ٪ من جملة العاملين بها، وقد كان كل طفل يصطحب معه بعد الالتحاق بالورشة غيره من الاطفال، ذلك فى الوقت الذى بلغت فيه نسبة الاطفال العاملين بناء على رغبة أسرة الطفل ٣ ٪ فقط (٢٢)

وعلى الرغم من أن بعض مزارع الدواجن بمجتمع الدراسة يحتاج من بعض الاطفال أن يستقلوا أحدى وسائل المواصلات حيث تبعد هذه المزارع عن القرية بحوالى ٢ كم، الا أنه أمكن الوقوف على أن الاطفال كثيرا ما لا يرتضون ركوب أى وسيلة للمواصلات وذلك توفيرا للنفقات، كما أنه كثيرا ما يذهب الاطفال الى العمل سيرا على الاقدام صحبة، خاصة من هم فى مرحلة الطفولة المبكرة، ومن فى مرحلة الطفولة المتأخرة، كما ساعد قرب اماكن العمل من القرية فى تزايد رغبة اصحاب

العمل فى الاستعانه بأبناء القرية، بدلا من الاستعانه بعمال من القاهرة أو غيرها من المدن المجاوره، واصحاب الاعمال فى ذلك يفضلون عمل هؤلاء الاطفال الذين ينتمون الى المجتمع المحلى، بالمقارنة بعمل الكبار لما يوفره لهم عمل الأطفال من عائد، فهم يحصلون على عائد يومى أقل من الكبار، فضلا عما أسهم به عامل قرب المجتمع المحلى من اماكن العمل فى الحصول على العمال من القرية فى أى وقت يحدده صاحب العمل أو المنشأة، حيث لاتوجد صعوبه فى ذلك، وفى هذا يوضح أحد المبحوثين بقوله «الولاد بيروحوا الشغل لوحدهم .. ولوكان الشغل بعيد كان الناس حيخافوا على أولادهم» ويضيف مبحوث آخر «الشغل القريب بيخلى الناس تحب العمل لأولادها».

ومما سبق فانه يمكن القول أن قرب العمل من مقر اقامة الاطفال كان له تأثيره الايجابى عليهم من حيث تسهيل عملية الانتقال الى ذلك العمل، وجعله على مقربه من متابعة الاهالى أثناء العمل، الا انه مماسبق أيضا يمكن القول : ان القرب من مكان العمل، كان له تأثيره السلبى على حجم ومعدلات تعليم الاطفال داخل المجتمع، حيث شكل قرب العمل حافزا على ترك المدرسة ذلك بالمقارنة بما إذا كان العمل بعيدا عن القرية.

-٣٠-

« الخاتمـــــــة والتوصيات»

حاولنا فى هذه الدراسة أن نجيب على التساؤل الاساسى والذى مؤداه، ماهى المحددات البنائية لظاهرة عمالة الأطفال فى الريف المصرى ؟ ذلك التساؤل الذى فى ضوئه تم طـرح مجموعـــة من الفروض، وتـــم اختبارها من خـــلال دراستنا الميدانية الراهنة.

وقد ثبت من تحليل المادة الواقعية، أن ظاهرة عمالة الأطفال فى مجتمع الدراسة يحددها مجموعة من المحددات الاجتماعية التى تعد ذات تأثير فاعل فى صياغتها وبلورتها على النحو التى هى به عليه فى الواقع، حيث تبين أن المستوى الاقتصادى للاسرة الريفية، والمستوى التعليمى لأعضائها، وتوفر فرص العمل أمام القرويين ذات تأثير فعال فى صياغة هذه الظاهرة. كما اتضح من التفسير المتأني أن هذه الابعاد الثلاثة السابقة لاتؤدى دورها فى صياغة الظاهرة وبالكيفية التى وقفنا عليها الا لعلاقتها الوثيقة بالانساق الاجتماعية الرئيسية ليس فقط فى القطاع الريفى من المجتمع المصرى بل أيضا نتيجه علاقتها بتلك الانساق على مستوي المجتمع المصري ككل، والموقع الذى يحتله هذا المجتمع فى المنظومة الرأسمالية العالمية.

ففيما يتعلق بالغرض الأول والذى مؤداه، أن هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوى الاقتصادى للاسرة وتزايد معدلات عمالة الطفل فلقد أثبتت الدراسة أن تزايد معدلات عمالة الاطفال يرجع فى المحل الأول الى انخفاض المستوى الاقتصادى للاسرة والذى يرجع بدوره الى مجموعة من العوامل أهمها، انخفاض حجم دخل الأسرة الناشىء عن تزايد عدد افرادها بالمقارنة بقيمة العائد من مصادر الدخل، تلك المصادر التى تعرضت بدورها لبعض المشكلات نتيجة لعدم قيام بعض الحرف «كالزراعة مثلا» بدورها كاملا فى مجتمع الدراسة حيث لم تواكب الزيادة فى الرقعة الزراعية تلك الزيادة فى تعداد السكان، بل انخفضت مساحة الرقعة المنزرعة نتيجة للزحف العمرانى عليها، وكذلك الحال فيما يتعلق بباقي الحرف الموجوده داخل مجتمع الدراسة، ولقد

استتبع ذلك الاتجاه ناحية تحسين المستوى الاقتصادى عن طريق الحاق الابناء للعمل ببعض المصانع.

ويرجع الدافع وراء الحاق الابناء وبتلك الحرف الى مجموعة من العوامل أهمها، رغبة أصحاب هذه الاعمال فى عدم الحاق فئات الشباب والكبار بالعمل لديهم وذلك لارتفاع نسبة أجورهم، وذلك بالاضافة الى عدم رغبة كبار السن من اعضاء المجتمع فى العمل بهذه الاعمال لكونها ترتبط وطبيعة فئه عمرية معينة، حيث قد يقابل عملهم فى هذه المشروعات بالاستهجان، كما أن البعض منهم يرفض العمل بهذه المشروعات لكى لاتتعرض أرضه الزراعية للبوار ويتعرضون بالتالى لاستنكار اعضاء المجتمع لهم، فالارض الجيدة والمحصول الجيد يعتبر انعكاسا لصاحبه ومدى تمسكة بقيم المجتمع بالحفاظ على مصدر دخله، فكثيرا ما يتباهى المزارع بزراعته وأرضه فالكبار هم أصحاب الخبرة فى تلك الأعمال وتتساوى الارض لديهم مع العرض.

أما الفرض الثانى والذى مؤداه، أن هناك علاقة طردية بين انخفاض المستوي التعليمى للاسرة وتزايد معدلات عمالة الطفل فلقد أثبتت الدراسة أن تزايد معدلات عمالة الاطفال يرجع أيضا الى انخفاض المستوى التعليمى للاسرة، حيث ارتفع عدد من يرفضون الحاق أبنائهم بالتعليم من الاسر التى لم يحصل عائلها على أى قسط من التعليم بالمقارنة بتلك الأسر التى تعلم بعض أفرادها، هؤلاء يرغبون فى تعلم الابناء أولا ومن منهم يقبل أن يعمل أطفالة فى أى من الاعمال سابقة الذكر فانه لايوافق على ذلك الاخلال العطلات أو الاجازات الرسمية أو حينما يفشل الطفل فى التعليم تماما، هذا بالمقارنة بالنمط الأول من الاسر (من لم يحصل عائلها أو أى فرد فيها على قسط من التعليم) فأنهم يفضلون عمل الاطفال هذا بالاضافة الى أن النمط الأول قد يعمل بعض أعضاؤه فى بعض الاعمال الحكومية البسيطة فى منطقة الدراسة أو المناطق المحيطة بها، ويمثل ذلك العمل مصدر لتلك الفئه يمكن الاعتماد عليه كمصدر ثابت للدخل يساعدهم على تعليم أبنائهم وعدم الاعتماد عليهم كمصدر للدخل حين الحاجه ويرتبط العاملان السابقان ببعضهما فالمستوى الاقتصادى المرتفع يقلل من حجم الاتجاه ناحية الحاق الابناء بالعمل اليومى كما يسهم هذا المستوى المرتفع فى تزايد الاقبال على تعلم

الابناء (وهو مايمثل العامل الثانى) والذى يؤثر بدوره مره ثانية على حجم عماله الاطفال وكثير من الاسر ذات الدخل المرتفع قد اصبحت ارضها الزراعية تحت اشراف اعضاء لاينتمون للاسرة ويعملون بالاجر حيث أن تلك الاسر قد قامت بتعليم ابناءها، ورغبة منهم فى عدم بوار الأرض فانهم قد يؤجرونها أو يتركون من يعمل فيها وفق نظام المناصفة، وهناك من اعضاء المجتمع ايضا من اتجه لعمل بعض المشروعات فى الارض كمزارع الدواجن أو مشاريع تسمين، حيث لاتحتاج تلك المشاريع لايدى عاملة ثابته - ويكفى الاشراف على تلك المشاريع من وقت لآخر.

وفيما يتعلق بالغرض الثالث والذى مؤداه ان هناك علاقة طردية بين توفر فرص العمل وتزايد معدلات عمالة الاطفال، فلقد أظهرت الدراسة ان توفر فرص العمل يهيىء الظروف لدخول الأطفال فى سوق العمل المحلى، ويعتبر ذلك تأكيدا على مدى صحة القرضين الأول والثانى، حيث ان توفر فرص العمل لاعضاء الاسرة أو لبعضهم يسهم فى ارتفاع المستوى الاقتصادى من خلال ما يدره عمل اطفالهم، فكلما زاد عدد الاطفال العاملين فى الاسرة كلما زاد دخلها، وقد يتجه الآباء الذين يعمل بعض أبنائهم ويوفرون لهم الدخل الكافى الى ترك البعض الآخر فى دراستهم حيث يتركون من يسير بانتظام ولايتعرض للرسوب فى المدرسة ويخرج البعض ممن لم يتمكنوا من النجاح الى سوق العمل، وحجة الآباء فى ذلك ان كل ابن يتحمل عاقبة عملة، فالجاد للمدرسة وغير الجاد للعمل، ولكن الحقيقة ان اتجاههم لذلك هو توفر مصدردخل من الاب والابناء العاملين يكفى لتعليم البعض الآخر والانفاق على الاسرة والا فان على الكل الاتجاه للعمل (كما تعمل الاسر ذات العدد القليل من الابناء).

مما سبق يمكن القول أن النتائج السابقة لهذه الدراسة أوضحت أن عمالة الطفل مثلها مثل الظاهرات الإجتماعية الأخرى نتاج إجتماعى تحددها محددات بنائية تعود فى طبيعتها إلى الظروف الإجتماعية والمادية للمجتمع ، وأن هناك العديد من العوامل الوسيطة التى تسهم فى صياغة تلك الظاهرة ، أهمها كما أوضحت دراستنا الدخل كمؤثر للحالة الطبقية للأسرة ، والحالة التعليمية لأعضاء الأسر، وتوفر فرص

العمل والحالة المهنية لأرباب الأسر ، كما أن الطفل مجال هذه الظاهرة ، يمثل بدوره أيضا عنصرا رئيسيا فى البناء الأسرى الذى هو جزء من البناء الإجتماعى العام.

وتتفق دراستنا فيما ذهبت إليه من نتائج مع بعض الدراسات الأخرى ، حيث توصلت دراسة منشورة حديثا عن عمالة الأطفال (٢٣) إلى مجموعة من النتائج الهامة منها، أن المستوى الإقتصادى للأسرة يلعب دورا أساسيا فى ظاهرة عمالة الأطفال ، ذلك أن ٢ر٥٨٪ من أسر الأطفال العاملين تمتلك قدرا متواضعا من المال العقارى سواء فى شكل منزل شبه ريفى صغير أو بعض قراريط من الأرض الزراعية أو عدد قليل من الماشية. وأن هذه الأسر تتميز بدخول متدنية ، وتقيم بمساكن متدنية المستوى سواء من ناحية الأثاث أو المرافق وما شابه ذلك (٢٤). كما توصلت هذه الدراسة إلى أن النسبة الغالبة من آباء وأمهات الأطفال العاملين كانوا أميين ولم يلتحقوا بالتعليم (٢٥) وأخيرا يفضى تأمل النتائج التى توصلنا إليها من خلال الدراسة الراهنة ، إلى أن ظاهرة عمالة الأطفال من الظاهرات الإجتماعية البارزة ، التى ينبغى أن يوجه إليها المزيد من الدراسات الحقلية المتأنية ، كما ينبغى أن يكون موضوع مثل ، طبيعة البناء الطبقى فى الريف المصرى وعلاقته بهذه الظاهرة من الموضوعات الهامة والجديرة بالدراسة العلمية المتعمقة.

وهنا توصى الدراسة أيضا بالإهتمام بدراسة طبيعة النسق التعليمى فى مصر وعلاقته بعمالة أطفال الريف ، ودور النسق التربوى فى تشكيل أوضاع هذه الظاهرة، وأيضا العلاقة بين التحولات التى طرأت على السياسات الإقتصادية وعمالة الأطفال فى الريف.

ومع التسليم بأن عمالة الأطفال ليس فقط فى الريف بل فى الحضر أيضا ظاهرة إجتماعية خطيرة، إلا أنها فى الوقت ذاته ، توجه النظر إلى قضايا إجتماعية إقتصادية وسياسية أخرى لاتقل عنها خطورة ، مثل قضايا : العدالة الإجتماعية ،

والتكافل الإجتماعى والأمن ، ومدى كفاءة الأنساق الإجتماعية القائمة فى إشباع حاجات الجماهير وغير ذلك ، وفى الواقع فإننا لانستطيع أن نحقق الفهم الواعى لهذه الظاهرة إذا ماظل إهتمامنا مقصورا على تصور لايعنى أساسا بتلك العلاقات الجدلية القائمة مابين متغيرات الوجود الإجتماعى على مستوى الوحدات المحلية ، وبينها وبين نظيرتها على مستوى المجتمع المصرى وعلاقتها بموقع هذا المجتمع فى النظام العالمى الجديد..

« الهوامـــــش »

1- Bequele, Assefa, Child babour. Questions and Axswers is child labour : a briefing manual. Geneva, 1988, P. 16. Child Revisited in Ilo In formation Vol 17, No. 5 , Des. 1981, P.I

١ – عادل عازر وآخرون ، ظاهرة عمالة الطفل ، منشورات المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، المقدمة ص١.

٢ – هادى نعمان الهيتمى ، ثقافة الأطفال ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ع ١٢٣ ، مارس ١٩٨٨، ص ١٧ – ١٩.

٣ – وداد سليمان مرقص ، المرأة والطفولة ، دراسة تحليلية نقدية ، من منشورات تنظيم الأسرة والسكان ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٨.

4 - Ammar, H., Growing up in an Egyption Village, London, 1954, PP 42 - 43.

5 - Ogburn W. and Nimkopf, Handbook of Sociology, London,1959, P 460.

٦ – عادل عازر وآخرون ، مرجع سابق ص ص ١ – ٣.

٧ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام ، الحصر الشامل ، خصائص السكان ، مج٢ ، النتائج النهائية ، القليوبية، م رقم ٩٠/٦٧٣/أ م ت ، جدول رقم ٢ ص ٤٧ . نقلا عن عبداللطيف الهنيدى.

٨ – المرجع السابق جدول رقم ١ ص٢٣.

٩ – المرجع السابق ، ص ١٦٧.

١٠ – المرجع السابق ، ص ١١٩.

١١ – المرجع السابق ، ص ١٤٣.

١٢ –السجلات الرسمية بالوحدة المحلية بقرية سنديون.

١٣ – الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مرجع سابق، ص٧١.

١٤ – المرجع السابق ، ص ٩٥.

١٥ – الإدارة الزراعية بقليوب ، سجل الحيازات الزراعية ، لعام ١٩٩٢/٩١.

١٦ – عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الإجتماعى ، ط١ ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٧ القاهرة ، ص ص ١٨٨ – ١٩٠.

١٧ – المرجع السابق ، ص ص ٢٣٣ – ٢٣٤.

١٨ – محمد الجوهرى وعبدالله الخريجى ، البحث الإجتماعى ، ط ٢ دار الشروق ، جدة ١٩٨٠، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

١٩ – أنعام عبدالجواد ، أهم ملامح التغير البنائى فى القرية المصرية ، ندوة التحولات فى المجتمع الريفى ، دراسة مقارنة بين مصر وتونس ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ٢٤ – ٢٦ أكتوبر ٨٣، ص ١.

20 - Abdalla Ahmmed, Child Labour in Egypt Leather trainning Industry, In Assefa Bequelle Jo Boyden, eds, Combatting child bour, Geneva , Ilo , 1988 , P.42.

٢١ – عماد الدين سلطان ، التأخر الدراسى فى المرحلة الإبتدائية ، المجلة الإجتماعية القومية ، مج ١٦ ، ع٢ – ٣ ، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٧٩ ص ٣٣.

22 - Abdalla Ahmmed, Child Labour in Egypt.. OP. Cit PP 47 - 48.

٢٣ – عادل عازر وآخرون ، عمالة الأطفال ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ – ١٢٤.

٢٤ – المرجع السابق ص ص ١٢٥ – ١٢٦.

٢٥ – المرجع السابق ، ص ص ١١٩ – ١٢٠.

ملحق الدراسة

دليل الدراسة الميدانية

أولاً: جدول التكوين الأسري

م	الاسم	الفرع	السن	صلة القرابة	الحالة الاجتماعية	الحالة التعليمية	العمل الرئيسي د	العمل الرئيسي ج	نوع العمل الرئيسي	الدخل	سن بدء العمل	العمل الإضافي د	العمل الإضافي ج	نوع العمل الإضافي	الدخل	تاريخ الزواج العمل الحالي	الممتلكات والمقتنيات الخاصة	ملاحظات

* يؤخذ بيانات العائل من المصادر التالية: (الأخباريين - الملاحظة - السجلات (بوجوده بالقرية - الاحصاءات الرسمية - من أي مصدر آخر يتضح لنا وجوده | همبيته)

** د: داخل الأسرة

ج: خارج الأسرة

ثانيا : الممتلكات والمقتنيات المختلفة :-

ا - المنزل :

نوع المنزل :

طوب احمر ( ) طوب نى ( )

حجر جيري ( ) أخري تذكر ( )

ملك ( ) ايجار ( )

مستقل ( ) مشترك ( )

مساحة المنزل ( ) عدد الحجرات ( )

حظائر للماشيه ( ) عشش للطيور ( )

الخدمات : مياه نقيه ( ) كهرباء ( )

مجارى ( ) أخري تذكر ( )

وصف المنزل :

الطلاء – نوعه – زيت ( ) جير ( )

محاره ( ) أخرى تذكر ( )

الارضية بلاط ( ) اسمنت ( )

ترابية ( ) اخرى تذكر ( )

مقتنيات المنزل :

اجهزة منزلية :

تليفزيون ملون ( ) تليفزيون ابيض وأسود ( )

فيديو ( ) راديو كاست ( )

بوتاجاز ( ) مروحه ( )

راديو ( ) غسالة ( )

أخري تذكر ( )

ثلاجة ( ) مكواه ( )

٢ - الارض الزراعية ووسائل الانتاج :

ملك ( ) ايجار ( ) أخري تذكر ( )

مشاركة - مناصفة ( ) حجم الارض الزراعية ( )

آلات زراعية :

أ - تقليدية - نورج ( ) محراث ( ) فأس ( )

أدوات يدويه بسيطة - شرشرة - منجل - منقرة ( )

ب - حديثة جرار زراعى ( ) ماكينة دراس ( ) ماكينة رى ( )

ماكينة حرث ( ) عزاقة ( ) أخرى تذكر ( )

ثالثا : أسئلة خاصة برب الاسرة

التاريخ الاجتماعى والمهنى للاب

١- انت قلت لى أنك بتشتغل ( )، وقلت لى انك اشتغلت فى العمل ده سن ( )، ياترى ايه هى الظروف اللى خلتك تشتغل الشغلانه دى فى الوقت ده ؟

٢- انت قلت لى انه سبق لك انك اشتغلت كذا ( ) ياترى فيه اعمال تانية اشتغلتها غير العمل ده ؟ طيب وليه ؟

٣- هل سبق لك انك سافرت للعمل بالخارج، طيب سافرت فين، قعدت اد ايه، واشتغلت ايه هناك طيب وايه الفايده اللى جنتها من السفر ؟

٤- اتجوزت من قد ايه ؟

٥- تفتكر انه من الضرورى ان الست تساعد جوزها ؟

٦- ايه هى شكل المساعدة دى ؟

٧- انت قلت لى ان ابنك ( ) اشتغل وهو سنه ( ) ليه خليته يشتغل فى السن ده ( ) ؟

٨- ياترى الدخل اللى بيجيبه ابنك من الشغل بره البيت بيدخل فى مصاريف البيت كله، ولا بتشيل له جزء منه - (بتحوش له) ؟

٩- ايه هى الاعمال اللى بتوافق على أن ابنك يشتغل فيها وايه هى الاعمال اللى ماتوافقش أن ابنك يشتغل فيها ؟

١٠- مين اللى بيتفق لابنك على الشغل، اللى بيشتغله ؟ اذا كان هناك شخص من خارج الأسرة يقوم بتوفير العمل، يذكر ؟

١١- وعمل ابنك ده بيكون جوه القرية ولا خارجها واذا كان خارجها، طيب ايه هى

وسيله النقل وعلى حساب مين ؟ ومين بيتحمل نفقات اكله، صاحب العمل، ولا بياخذ معاه اكله من البيت ؟

١٢- بيقولوا كل الولاد مابتكتر كل ما بيساعدوا الاسرة فى المعيشة - ايه رايك فى الكلام ده ؟

١٣- توافق على تشغيل بناتك (اذا كان لديه بنات فى سن العمل) مثل اخواتهم الذكور

- فى حالة نعم يذكر السبب ( )

- فى حالة لا يذكر السبب ( )

١٤- ياترى انت شايف ان ارتفاع الاسعار وغلاء المعيشة بيخلى بعض الناس يوافقوا على تشغيل ولادهم وهم صغيرين ؟

١٥- فيه بعض الناس بتطلع ولادها من المدرسة فى سن مبكر (فى سن بدرى) علشان يشتغلوا ايه الظروف اللى بتخلى الناس يعملوا كده ؟ وايه رأيك فى كده ؟

رابعا : أسئلة خاصة بالطفل (المبحوث)

١- انت قلت لى انك بتشتغل ( ) وقلت لى انك اشتغلت فى العمل ده من سن ( ) ياترى ليه فضلت تشتغل فى السن ده ؟

٢- انت قلت لى انه سبق لك انك اشتغلت كذا ياترى فيه اعمال تانية اشتغلتها غير العمل ده ؟ طيب ليه (فى حالة وجود عمل سابق للطفل).

٣- تفتكر انه من الضرورى ان الواحد يشتغل حتى لو كان فى سن صغير علشان يساعد أسرته ؟

٤- أيه رأيك فى شغل الأطفال اللى فى سنك هل مفروض يشتغلوا ويجيبوا قرش ولا يتعلموا ؟ طيب وليه ؟

٥- حسب موقعه من الجدول تعليميا يسأل عن سبب عدم اكمال دراسته. فى حالة الدخول للمدرسة وعدم الاستمرار.

٧- يسأل عن رغبته فى أكمال الدراسة.

٨- أجرتك بتعمل بها ايه (بعيداً عن الأسرة).

٩- ناوى لما تكبر تشتغل ايه ؟